



المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة العطاءات الحكومية

خطة إدارة المخاطر
(2023)







جدول المحتويات

6	كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين
7	كلمة عطوفة المدير العام
8	الهيكل التنظيمي لدائرة العطاءات
9	الرؤية والرسالة والقيم لدائرة العطاءات الحكومية
10	الأهداف الوطنية (المحاور) التي تساهم دائرة العطاءات الحكومية في تحقيقها
11	الأهداف الإستراتيجية لدائرة العطاءات الحكومية
12	المقدمة
12	التعريفات
13	أهداف خطة إدارة المخاطر
15	المسؤوليات والمهام
16	تأثير الخطر
16	إجراءات التعامل مع الخطر
17	قائمة المخاطر للعام 2023 وحسب الخطة الاستراتيجية
18	منهجية إدارة المخاطر
21	نموذج (1) RK- تحديد ووصف المخاطر وربطها مع الأهداف الاستراتيجية للدائرة
24	تقييم المخاطر
24	نسبة تقييم الخطر
38	تحليل البيئة الداخلية (SWOT)
40	تحليل البيئة الخارجية (PESTEL)
42	الشركاء الرئيسيين والثانويين ومتلقي الخدمة لدائرة العطاءات الحكومية

كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

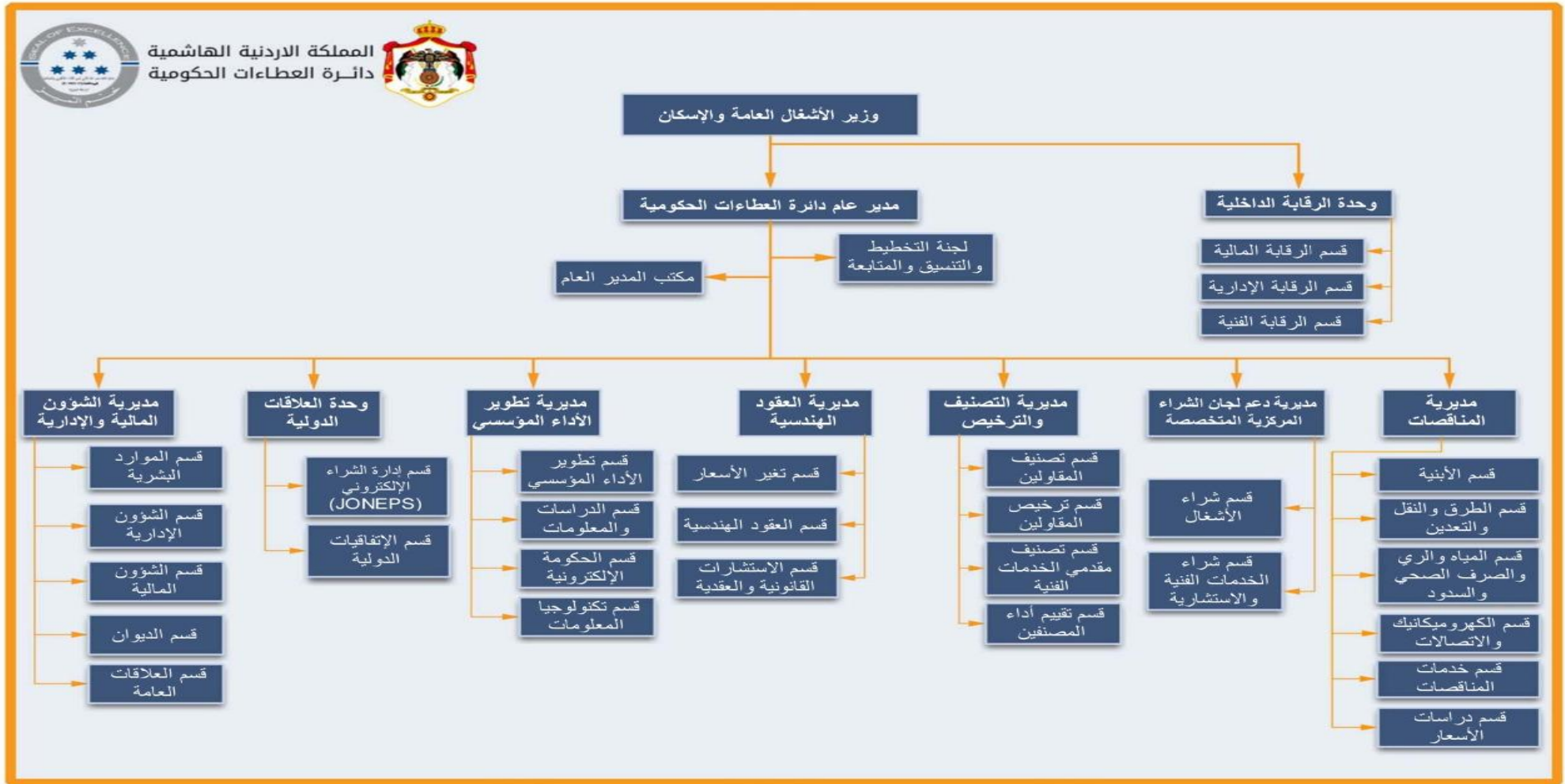


كلمة عطفة المدير العام

“إنَّ تسخير المواهب، وسرعة الاستجابة للمتغيرات، والتركيز على التحول الذكي في تقديم الخدمات الحكومية، هي ما تعزز قدراتنا المؤسسية لضمان مستقبل مستدام يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وفق أعلى المعايير ”

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية
المهندس محمود هاشم خليفات

الهيكل التنظيمي لدائرة العطاءات



الرؤية والرسالة والقيم لدائرة العطاءات الحكومية

الرؤية

مشتريات حكومية كفوة وشفافة



القيم

الكفاءة والفاعلية، التميز والإبتكار،
ترسيخ العمل المؤسسي،
الشفافية، العدالة والحيادية،
العمل بروح الفريق، الاستدامة.

الرسالة

إدارة إجراءات شراء الأشغال والخدمات الفنية التي تحتاج إليها الجهات والوحدات الحكومية بكفاءة واقتدار وإدارة إجراءات ترخيص وتصنيف المقاولين ومقدمي الخدمات الفنية وذلك بتقديم خدمات مميزة من خلال كوادرفنية متخصصة ومؤهلة بما يضمن تكافؤ الفرص والعمل على رفع سوية قطاع الانشاءات من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والحفاظ على المال العام.

الأهداف الوطنية (المحاور) التي تساهم دائرة العطاءات الحكومية في تحقيقها

تم تحديد الأهداف الوطنية (المحاور) التي تساهم مهام الدائرة في تحقيقها بناء على ما ورد في خطاب العرش السامي والأجندة الوطنية ووثيقة الأردن 2025 والمبادرات المرتبطة بها وحسب الآتي: -

1. زيادة كفاءة الحكومة وتفعيل المساءلة وقياس الأداء الحكومي.
2. تعزيز قدرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
3. تحفيز بيئة الأعمال والاستثمار.
4. تحفيز النمو الاقتصادي والمضي قدماً بمشروعات البنية التحتية الكبرى.
5. تحسين مستوى ونوعية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

الأهداف الإستراتيجية لدائرة العطاءات الحكومية

01 مأسسة عمل الدائرة كذراع تنفيذي ومركزي لإدارة شراء الأشغال والخدمات الفنية.

01

02 تحسين شفافية وكفاءة وفاعلية شراء الأشغال والخدمات الفنية.

02

03 أتمتة إجراءات الدائرة.

03

04

رفع كفاءة المقاولين ومقدمي الخدمات الفنية وتطوير وتنظيم قطاع الإنشاءات الأردني.

05

تحديث التشريعات الناظمة لعمل الدائرة.

06

تطوير الأداء ورفع قدرات العاملين في الدائرة.

المقدمة

تعتبر إدارة المخاطر جزءاً أساسياً في الإدارة الاستراتيجية للدائرة وهي العملية التي تحدد فيها الدائرة بشكل منهجي المخاطر المرتبطة ببرامجها ومشاريعها من أجل تحقيق الاستدامة لكل برنامج ومشروع ويكون تركيز إدارة المخاطر على تعريف هذه المخاطر وطرق معالجتها، وتهدف إدارة المخاطر إلى إضافة قيمة مستدامة للبرامج والخطط التنفيذية من خلال الفهم الكامل لفرص تحقيق الفائدة وتقليل التهديدات التي تؤثر على النجاح وتزيد من فرص احتمال النجاح وتخفف من احتمالية الفشل من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدائرة وإيجاد حلول وقائية وعلاجية مستقبلاً.

التعريفات

الخطر: حدوث شيء ما يكون له أثر سلبي في تحقيق الهدف، أو يؤدي إلى خسائر بشرية و/أو مادية و/أو معنوية ويمكن تعريف الخطر على أنه هو الحدث الذي ينعكس سلباً ويؤثر على قدرة الدائرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من أجل تنفيذ استراتيجيتها بشكل ناجح.

إدارة المخاطر: عملية تحديد المخاطر التي تواجه الدائرة، وقياسها والسيطرة عليها وتخفيفها إلى مستويات مقبولة.

تقييم الخطر: عملية تحديد شدة الخطر في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها وقياسها وتحديد معدل حدوثها.

أهداف خطة إدارة المخاطر

تساهم خطة إدارة المخاطر في تحقيق الأهداف التالية:

1. زيادة احتمالية النجاح وتخفيض كلا من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف.
2. تحسين عملية صنع القرار وتحديد الأولويات من خلال الفهم الشامل لبيئة العمل ونقاط القوة والتهديدات.
3. تقليل النتائج السلبية للمخاطر إن وجدت إلى أقصى حد ممكن.
4. التنبؤ بالمخاطر.
5. إدارة المخاطر بكفاءة وفاعلية.
6. تسريع الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة بنسب مؤشرات أداء الخطط التنفيذية في الدائرة.
7. المساعدة في تقدير الاحتياجات الطارئة كما ونوعا للحيلولة دون اعاقه تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدائرة.
8. الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.

الأهداف الوطنية التي
تساهم دائرة العطاءات في
تحقيقها

أهداف خطة إدارة
المخاطر



الأهداف الاستراتيجية
لدائرة العطاءات
الحكومية

المسؤوليات والمهام

تقع مسؤولية إعداد خطة إدارة المخاطر على مديرية تطوير الأداء المؤسسي، وبمشاركة كافة المديریات والوحدات في الدائرة وبشكل يضمن تكامل الجهود بشكل ايجابي والحد من المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة فمن الضروري معرفة قدر المشاركة المتوقعة حيث تتوزع المسؤوليات كما هو موضح أدناه:

المسؤوليات	الجهة
<ul style="list-style-type: none"> المعرفة بأهم المخاطر التي تواجهها الدائرة وكيفية مواجهة أي أزمة. التأكد من تطبيق خطة إدارة المخاطر بفعالية، وتوفير وعي مناسب بهذا الخصوص. معرفة التأثيرات المحتملة للمخاطر على الشركاء. المصادقة على كافة الاقتراحات، التوصيات أو أي إجراءات تصحيحية واتخاذ القرار المناسب بشأنها. 	القيادة العليا
<ul style="list-style-type: none"> تحديد المخاطر التي تقع ضمن مسؤولية مديرياتهم، وتأثيراتها المتوقعة على الأداء والتأثيرات المترتبة عليهم من قبل أطراف أخرى. تحديد الإجراءات الوقائية والعلاجية لتخفيف والحد من المخاطر والمراقبة المستمرة بتنفيذها. تقييم فعالية الإجراءات الوقائية والعلاجية واتخاذ أي إجراء تصحيحي حسب ما هو مناسب. تحديد مسؤوليات الموظفين لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالمخاطر. 	مدراء المديریات والوحدات
<ul style="list-style-type: none"> إعداد خطة إدارة المخاطر في الدائرة حسب المنهجية المعدة لذلك والإشراف على تطبيقها. القيام بعمليات التوعية فيما يتعلق بإدارة المخاطر على مستوى الدائرة من خلال نشرها وتوثيقها عبر أدوات المعرفة المتاحة. التأكد من انسجام خطة إدارة المخاطر مع استراتيجية الدائرة. 	مديرية تطوير الأداء المؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> التعرف على خطة المخاطر والمعرفة بها كجزء اساسي من ثقافة الدائرة. إدراك الموظفين بالمسؤولية تجاه المخاطر المترتبة على الموظف. الإبلاغ بشكل منهجي وسريع عن أي خطر جديد أو فشل في الإجراءات الحالية. فهم أهمية دور الموظف في الإجراءات الوقائية والعلاجية والاستجابة لمخاطر الدائرة. 	الموظفين

تأثير الخطر

- أثناء عملية تقييم الخطر يجب الأخذ بعين الاعتبار شمولية تأثيره، وتحديد عدد متلقي الخدمة المتأثرين بشكل سلبي بهذا الخطر وإعطاء أهمية خاصة للتأثيرات السلبية التي لا يمكن معالجتها، حيث أنه كلما زاد تأثير الخطر زادت الحاجة إلى إعطائه أهمية كبيرة.
- عند تقييم احتمالية تأثير الخطر في النواحي المالية يتم الأخذ بعين الاعتبار القيمة المترتبة على وقوع الخطر وتكاليف تصحيح هذا الخطر لغايات تمكن الدائرة من إدارة الموارد بشكل جيد، ويجب التركيز على المخاطر ذات التأثير الكبير.

إجراءات التعامل مع الخطر

1. **التحكم في المخاطر:** أي تحديد الطرق التي تستخدمها الدائرة للتعامل مع المخاطر وذلك من خلال:
 - نقل الخطر: وهو تحويل الخطر إلى جهات أخرى مثل تحويل العمل أو جزء منه إلى جهات أخرى لتقوم بتنفيذه.
 - تقليل الخطر: من خلال التقليل من احتمالية حدوث الخطر والحد من آثاره.
 - تقبل الخطر: إن اتخاذ إجراءات فعالة للحد من الخطر تكون محدودة في بعض الحالات أو قد تكون تكلفة اتخاذ هذه الإجراءات عالية أو مكلفة وفي هذه الحالة يكون الإجراء الإداري المطلوب هو مراقبة الخطر والتأكد من أن احتمالية حدوثه أو تأثيره لن تتغير، وقد يكون من المناسب التعامل مع هذا الخطر في المستقبل بشكل أفضل عند توافر طرق إدارية مختلفة لإدارة هذا الخطر.
 - إنهاء الخطر: حيث يتم اتخاذ بعض الإجراءات التي تزيل الخطر بشكل جذري مثل استخدام طرق مختلفة لتنفيذ العمل، أو تكنولوجيا مختلفة والتي تجعل الخطر غير موجود.

2. **المراقبة والمتابعة الدورية:** من خلالها يتم اكتشاف أي مصدر خطر جديد أو فشل التحكم في المخاطر السابقة من خلال تعبئة مصفوفة المخاطر من قبل المديرية والوحدات لتحديث قائمة المخاطر والتي تعد ركيزة أساسية لإدارة المخاطر حيث يتم اعتمادها لمراقبة الأداء حيث يتم مراجعتها بشكل دوري وتحديد التطور في إدارة المخاطر بطرق عديدة منها:

- تكرار حدوث الخطر.
 - مدى التغير في قائمة المخاطر.
 - مدى فاعلية الإجراءات الوقائية المتبعة ونجاحها في الحد من الخطر.
 - مدى مشاركة الموظفين في تحديد قائمة المخاطر.
 - مدى تحديث قائمة المخاطر من حيث ظهور مخاطر جديدة وإنهاء مخاطر سابقة.
 - مدى التوجه في تقييم المخاطر من حيث حجم تأثيرها: كبير، متوسط، قليل.
3. **قياس فاعلية الإجراءات المتخذة:** وذلك لتلافي المخاطر باستخدام مصفوفة تقييم المخاطر.
4. **قياس فاعلية خطة المخاطر:** وذلك للتعديل عليها بناء على نتائج القياس.

قائمة المخاطر للعام 2023 وحسب الخطة الاستراتيجية

1. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في بعض المواقع بسبب التقاعد الوجودي حسب قرار رئاسة الوزراء وتسرب الكفاءات.
2. فقدان قواعد البيانات الرقمية.
3. تسريب غير قانوني للمعلومات.
4. خلل أو خرق لأمن المعلومات في نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) ونظام أتمتة إجراءات مديرية التصنيف والترخيص.
5. ازدياد تشكيل لجان الشراء الخاصة.
6. نقص الموارد المالية.
7. نقص الموارد البشرية.

8. عدم الالتزام بتطبيق أسس الإحلال الوظيفي بسبب نقص الموارد البشرية.
9. تعطل الاتصالات الإلكترونية مع الجهات المعنية.
10. تذبذب قيمة المساعدات والمنح الخارجية بناء على أحداث سياسية وعوامل اقتصادية قد يحد من تدفق وثبات المنح الخاصة بمشاريع التطوير.
11. ارتباط عمل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) مع دوائر ومؤسسات خارجية.
12. عدم وجود جهة حكومية أو خاصة تعنى بجمع أسعار المواد الإنشائية لغايات حساب تعديلات الأسعار بسبب تغيير تكاليف المواد الإنشائية استنادًا للشروط الواردة في العقود الإنشائية وتوثيقها والتأكد منها مما يؤدي إلى الصعوبة بإصدار التعاميم بشكل دوري.

منهجية إدارة المخاطر

تم إعداد خطة إدارة المخاطر لعام 2023 لدائرة العطاءات الحكومية من خلال عقد اجتماعات لمراجعة الخطة السابقة للدائرة وتحليل الوضع الحالي بالاستناد إلى أهم الدراسات التي تستهدف منظومة العطاءات وأهم المشاكل التي تواجه هذه المنظومة وتوجه الإدارة العليا في الدائرة والداعم لمبادئ المساءلة والشفافية والفعالية وحسب المنهجية التالية:

المنهجية المتبعة لإعداد خطة إدارة المخاطر لدائرة العطاءات الحكومية :



وتعد خطة إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من الخطة الإستراتيجية للدائرة وتتمثل في مجموعة من الاجراءات التي تتبعها الدائرة بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة للبرامج والمشاريع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ظل المخاطر بما يضمن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدائرة. وتوفر خطة إدارة المخاطر مجالاً للتواصل لمنع الخطر أو التقليل منه ومن حجم الخسائر عند حدوثها والعمل على عدم تكرارها من خلال دراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلاً وتوفير البدائل المناسبة.

يتم تحديد المخاطر وتصنيفها وتحليلها وتطوير خططها لتفاديها أو للتخفيف من آثارها حال وقوعها من خلال:

- ❖ **التحديد المعتمد على الأهداف الإستراتيجية:** وذلك بتحديد قائمة مخاطر الدائرة التي تعيق تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية للدائرة (2023-2025) بالتشاركية مع كافة مدراء المديرية والوحدات.
- ❖ **التحديد المعتمد على التصنيف:** وذلك عن طريق تحديد المصادر المحتملة للمخاطر وتحليلها وتصنيفها مع إعادة ترتيبها حسب احتمالية حدوثها وفق مصفوفة حصر وتقييم المخاطر.
- ❖ **التعرف على المخاطر الشائعة:** وذلك من خلال الاطلاع والاستفادة من تجارب الغير للتعامل مع المخاطر.
- ❖ **تقييم المخاطر:** وذلك عن طريق تحديد عنصر الخطر واحتمالية حدوثه والآثار التي يحدثها (التأثير) من خلال آلية عمل محددة لإعطاء كل خطر قيمة تعتمد بشكل رئيسي على احتمالية حدوثه من ناحية وتأثيره من ناحية اخرى.
- ❖ **تحديد ووصف المخاطر:** تقوم وحدة تطوير الأداء المؤسسي في الدائرة بالتنسيق مع الإدارة العليا ومديري المديرية والوحدات حيث يتم مناقشة المخاطر المقترحة والتي تعيق الدائرة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية بالإضافة الى الإجراءات الوقائية والعلاجية ليتم اعتمادها بعد الحصول على التغذية الراجعة من مدراء المديرية والوحدات لتحديد والاتفاق على المخاطر بعد أن تم تعبئة نموذج (1) RK- لتحديد ووصف المخاطر وربطها مع الأهداف الاستراتيجية للدائرة، كما هو مبين في الجدول أدناه:

نموذج (1) RK - تحديد ووصف المخاطر وربطها مع الأهداف الاستراتيجية للدائرة

نموذج (1) RK - تحديد ووصف المخاطر وربطها مع الأهداف الاستراتيجية			
المديريات/الوحدات التي تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي	وصف الخطر الذي يهدد تحقيق هذا الهدف	الهدف الإستراتيجي	
مديرية المناقصات، مديرية دعم لجان الشراء المركزية المتخصصة، مديرية التصنيف والترخيص، وحدة العلاقات الدولية، مديرية العقود الهندسية، مديرية تطوير الأداء المؤسسي، مديرية الشؤون المالية والإدارية.	<ol style="list-style-type: none"> 1. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في بعض المواقع بسبب التقاعد الوجودي حسب قرار رئاسة الوزراء وتسرب الكفاءات. 2. خلل أو خرق لأمن المعلومات في نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) ونظام أتمتة إجراءات مديرية التصنيف والترخيص. 3. نقص الموارد المالية. 4. نقص الموارد البشرية. 5. ارتباط عمل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) مع دوائر ومؤسسات خارجية. 	مأسسة عمل الدائرة كذراع تنفيذي ومركزي لإدارة شراء الأشغال والخدمات الفنية.	1
مديرية المناقصات، مديرية دعم لجان الشراء المركزية المتخصصة، مديرية التصنيف والترخيص، وحدة العلاقات الدولية، مديرية العقود الهندسية، مديرية تطوير الأداء المؤسسي، مديرية الشؤون المالية والإدارية.	<ol style="list-style-type: none"> 1. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في بعض المواقع بسبب التقاعد الوجودي حسب قرار رئاسة الوزراء وتسرب الكفاءات. 2. فقدان قواعد البيانات. 3. خلل أو خرق لأمن المعلومات في نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) ونظام أتمتة إجراءات مديرية التصنيف والترخيص. 4. نقص الموارد المالية. 5. ارتباط عمل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) مع دوائر ومؤسسات خارجية. 6. عدم وجود جهة حكومية أو خاصة تعنى بجمع أسعار المواد الإنشائية. 	تحسين شفافية وكفاءة وفاعلية شراء الأشغال والخدمات الفنية.	2

نموذج (1) RK- تحديد ووصف المخاطر وربطها مع الأهداف الاستراتيجية			
المديريات/الوحدات التي تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي	وصف الخطر الذي يهدد تحقيق هذا الهدف	الهدف الإستراتيجي	
مديرية المناقصات، مديرية دعم لجان الشراء المركزية المتخصصة، مديرية التصنيف والترخيص، وحدة العلاقات الدولية، مديرية العقود الهندسية، مديرية تطوير الأداء المؤسسي، مديرية الشؤون المالية والإدارية.	<ol style="list-style-type: none"> 1. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في بعض المواقع بسبب التقاعد الوجودي حسب قرار رئاسة الوزراء وتسرب الكفاءات. 2. فقدان قواعد البيانات الرقمية. 3. خلل أو خرق لأمن المعلومات في نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) ونظام أتمتة إجراءات مديرية التصنيف والترخيص. 4. نقص الموارد البشرية. 5. تذبذب قيمة المساعدات والمنح الخارجية. 6. تعطل الاتصالات الإلكترونية مع الجهات المعنية. 7. ارتباط عمل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) مع دوائر ومؤسسات خارجية. 	أتمتة إجراءات الدائرة.	3
مديرية مديرية التصنيف والترخيص، مديرية العقود الهندسية، وحدة العلاقات الدولية.	<ol style="list-style-type: none"> 1. نقص الموارد المالية. 2. تذبذب قيمة المساعدات والمنح الخارجية. 3. نقص الموارد البشرية. 	رفع كفاءة المقاولين ومقدمي الخدمات الفنية وتطوير وتنظيم قطاع الإنشاءات الأردني.	4

نموذج (1) RK- تحديد ووصف المخاطر وربطها مع الأهداف الاستراتيجية			
المديريات/الوحدات التي تساهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي	وصف الخطر الذي يهدد تحقيق هذا الهدف	الهدف الإستراتيجي	
مديرية المناقصات، مديرية التصنيف والترخيص، مديرية دعم لجان الشراء المركزية المتخصصة، مديرية العقود الهندسية، وحدة العلاقات الدولية.	<ol style="list-style-type: none"> 1. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في بعض المواقع بسبب التقاعد الوجودي حسب قرار رئاسة الوزراء وتسرب الكفاءات. 2. فقدان قواعد البيانات الرقمية. 3. تسريب غير قانوني للمعلومات. 4. تذبذب قيمة المساعدات والمنح الخارجية. 5. نقص الموارد البشرية. 	تحديث التشريعات الناظمة لعمل الدائرة.	5
مديرية المناقصات، مديرية دعم لجان الشراء المركزية المتخصصة، وحدة العلاقات الدولية، مديرية تطوير الأداء المؤسسي، مديرية الشؤون المالية والإدارية، وحدة الرقابة الداخلية.	<ol style="list-style-type: none"> 1. نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في بعض المواقع بسبب التقاعد الوجودي حسب قرار رئاسة الوزراء وتسرب الكفاءات. 2. نقص الموارد المالية. 	تطوير الأداء ورفع قدرات العاملين في الدائرة.	6

تقييم المخاطر

يتم تقييم المخاطر من خلال تحديد احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها وحسب الآتي:
ضعيف جدا - ضعيف - متوسط - كبير - كبير جدا.
ويبين نموذج تقييم المخاطر العلاقة بين احتمالية وقوع الخطر وشدته.

تقييم الخطر = احتمالية الحدوث * مدى التأثير

نسبة تقييم الخطر

- ❖ مخاطر منخفضة (1-4) (مخاطر متدنية الدرجة بشكل مقبول) دون الحاجة لاتخاذ إجراء اخر.
- ❖ مخاطر متوسطة (5-9) (مخاطر منخفضة الدرجة بشكل مقبول) لكن يجب إدارتها بحيث تظل في أدنى مستوى عملي منطقي
- ❖ مخاطر متوسطة (10-14) (مخاطر متوسطة الدرجة بشكل غير محتمل) يجب تعديل النشاط ليتضمن خططا وإجراءات علاجية وإعلام القيادة العليا.
- ❖ مخاطر كبرى (15-19) (مخاطر عالية بشكل غير محتمل) يجب اتخاذ إجراءات لتخفيف الخطر وجعلها أعلى الأولويات حسب توجيهات القيادة العليا.
- ❖ مخاطر بليغة (20-25) (مخاطر قصوى بشكل غير محتمل) يجب اتخاذ إجراءات لتخفيف الخطر وجعلها أعلى الأولويات حسب توجيهات القيادة العليا يفضل الا يستمر النشاط في ظل الظروف السائدة.

نموذج تقييم المخاطر

مصفوفة المخاطر						
الشدة (مدى التأثير)					الاحتمال	
كارثية (5)	كبرى (4)	متوسطة (3)	صغرى (2)	غير ملموسة (1)		
5	4	3	2	1	ضعيف جداً (1)	
10	8	6	4	2	ضعيف (2)	
15	12	9	6	3	متوسط (3)	
20	16	12	8	4	كبير (4)	
25	20	15	10	5	كبير جداً (5)	
عالية للغاية بشكل غير محتمل. يجب اتخاذ إجراءات لتخفيف الخطر وجعلها أعلى الأولويات حسب توجيهات القيادة العليا يفضل الا يستمر النشاط في ظل الظروف السائدة					مخاطر بليغة	20-25
مخاطر عالية بشكل غير محتمل. يجب اتخاذ إجراءات لتخفيف الخطر وجعلها أعلى الأولويات حسب توجيهات القيادة العليا					مخاطر عالية	15-19
متوسطة بشكل غير محتمل. يجب تعديل النشاط ليتضمن خططا وإجراءات علاجية وأن يكون الخطر خاضعا للتقييم					مخاطر متوسطة	10-14
مقبولة لكن يجب إدارتها بحيث تظل في أدنى مستوى عملي منطقي. يمكن البدء بالنشاط بشرط التعديل والإدارة المستمرة له					مخاطر منخفضة	5-9
مقبولة دون الحاجة لاتخاذ إجراء اخر. لا يتطلب اتخاذ إجراء ما لم يكن تصعيد المخاطر ممكنا					مخاطر متدنية	1-4

تقييم الخطر

الخطر	(قيمة الخطر) احتمالية حدوثه x مدى تأثيره
1. نقص الكفاءات البشرية وتسربها.	6=3x2
2. فقدان قواعد البيانات الرقمية.	5=5x1
3. تسريب غير قانوني للمعلومات.	6=3x2
4. خلل أو خرق لأمن المعلومات في نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) ونظام أتمتة إجراءات مديرية التصنيف والترخيص.	12=4x3
5. ازدياد تشكيل لجان الشراء الخاصة.	9=3x3
6. نقص الموارد المالية.	12=3x4
7. نقص الموارد البشرية.	9=3x3
8. تعطل الاتصالات الالكترونية مع الجهات المعنية.	5=5x1
9. تذبذب قيمة المنح والمساعدات.	9=3x3
10. ارتباط عمل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) مع دوائر ومؤسسات خارجية.	12=3x4
11. عدم وجود جهة حكومية أو خاصة تعنى بجمع أسعار المواد الإنشائية.	9=3x3

بالاستعانة بمصفوفة تقييم الخطر (RK-2) يتم تحديد الأولويات وتحديد قيم الأخطار اعتماداً على المعادلة التالية:
 قيمة الخطر = احتمالية حدوث الخطر X مدى تأثير الخطر

مصفوفة تقييم الخطر (RK-2)

مدى تأثير الخطر	5	(2), (8)				
	4			(4)		
	3		(1), (3)	(5), (7), (9), (11)	(6), (10)	
	2					
	1					
	0	1	2	3	4	5

احتمالية حدوث الخطر

جدول ترتيب المخاطر حسب قيمة الخطر (مرتبة تنازليا)

قيمة الخطر	الخطر	التسلسل
12	خلل أو خرق لأمن المعلومات في نظام الشراء الإلكتروني	1
12	ارتباط عمل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) مع دوائر ومؤسسات خارجية	2
12	نقص الموارد المالية	3
9	نقص الموارد البشرية	4
9	ازدياد تشكيل لجان الشراء الخاصة	5
9	تذبذب قيمة المنح والمساعدات	6
9	عدم وجود جهة حكومية أو خاصة تعنى بجمع أسعار المواد الإنشائية	7
6	نقص الكفاءات البشرية وتسربها	8
6	تسريب غير قانوني للمعلومات	9
5	تعطل الاتصالات الإلكترونية مع الجهات المعنية	10
5	فقدان قواعد البيانات الرقمية	11

التقييم والتحكم بالمخاطر

في حالة حدوث أي من هذه المخاطر، يتم السير بالإجراء العلاجي المناسب والذي تم الاتفاق عليه ويتم متابعة هذا الخطر ضمن خطة عمل متفق عليها وتحديد المسؤولية وفترة انتهاء المهمة بعد تعبئة النموذج المخصص لذلك حسب الإجراء المعياري لمنهجية إدارة المخاطر وكما هو موضح بنموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر أدناه:
بعد تصنيف وترتيب المخاطر المتوقعة، تم اقتراح الخطط الوقائية والعلاجية التالية:

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر					
الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء		مؤشر الأداء
			وقائي	علاجي	
1	نقص الموارد المالية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ضبط الإنفاق المالي. ▪ التنسيق مع الموازنة العامة 	وقائي	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ترشيد بدل السفر، حوكمة مكافآت اللجان، المساهمة في برامج إعادة التدوير، ازدياد الاعتماد على المراسلات الإلكترونية (إدارة بدون ورق). ▪ حصر موجودات البنى التحتية التكنولوجية في الدائرة وعمل صيانة واستدامة لتقليل عمليات الشراء.
		<ul style="list-style-type: none"> ▪ الكفاءة في استخدام الطاقة 	وقائي	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ استخدام الطاقة المتجددة البديلة لإنتاج الكهرباء لاستخدامها في مباني الوزارة، الكفاءة في استخدام الطاقة باستخدام وسائل انارة موفرة للطاقة (LED)

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء	الإجراء المتخذ	مؤشر الأداء
		<ul style="list-style-type: none"> الترشيد في استهلاك المياه وضع برامج تطويرية 	وقائي علاجي	<ul style="list-style-type: none"> تركيب موفرات المياه. الحصول على المساعدات والمنح. 	
2	نقص الكفاءات البشرية	<ul style="list-style-type: none"> التنسيق مع ديوان الخدمة العامة التنسيق مع الموازنة العامة 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> التنسيق مع الموازنة العامة لحجز المخصصات والشواغر اللازمة، الطلب من ديوان الخدمة المدنية بتوفير الخبرات المطلوبة. 	عدد الدورات التدريبية عدد كتب الشكر والحوافز المالية عدد الموظفين المدرجين في خطة التعاقد الوظيفي
		<ul style="list-style-type: none"> التدريب والتأهيل المناسبين للموظفين 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> إشراك الموظفين في دورات متخصصة خارج وداخل الدائرة. إعداد برنامج تأهيلي لتأهيل الموظفين الجدد على إجراءات العمل. 	
		<ul style="list-style-type: none"> خلق بيئة عمل جاذبة 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> كتب شكر وحوافز مالية للتميز والإبداع. تكليف الموظفين بأكثر من مهمة. 	
		<ul style="list-style-type: none"> اصدار تشريعات ملزمة بتطبيق اسس الاحلال الوظيفي 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> تشكيل فريق للعمل مكون من اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية لخطة التعاقد الوظيفي مع ديوان الخدمة المدنية وحسب السدليل الارشادي للتعاقد الوظيفي في الخدمة المدنية. 	

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء	الإجراء المتخذ	مؤشر الأداء
3	خلل أو خرق لأمن المعلومات في نظام الشراء الإلكتروني (Jonesps) ونظام أتمتة إجراءات مديرية التصنيف والترخيص.	<ul style="list-style-type: none"> إيجاد سند تشريعي في تعليمات إدارة الشراء الإلكتروني تفعيل ال e-mail كبديل لإيداع العروض. امكانية تقديم العروض offline 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> تعديل على تعليمات نظام الشراء الإلكتروني لإيجاد سند تشريعي في تعليمات إدارة الشراء الإلكتروني والتي تنظم الشراء الإلكتروني JONEPS في حال حدوث خلل أو خرق لما هي البدائل المستخدمة. وضع المعايير والخطط والإجراءات من خلال الأمن السيبراني. 	عدد الشكاوي نسبة رضى الشركاء وملتقي الخدمة
4	ازدياد تشكيل لجان الشراء الخاصة	<ul style="list-style-type: none"> الحد من تشكيل لجان الشراء الخاصة وذلك من خلال التقييد بوثيقة سياسات منظومة الشراء الحكومي في الأردن للعام 2022 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> تم إدراج بند بوثيقة سياسات منظومة الشراء الحكومي في الأردن للعام 2022 للحد من تشكيل لجان الشراء الخاصة بحيث يتم الايعاز من الوزير دراسة طلب تشكيل لجان الشراء الخاصة من قبل دائرة الشراء المركزية المختصة بموضوع اللجنة لبيان الرأي لأصحاب الصلاحية بذلك قبل التنسيب بالموافقة على تشكيلها. 	عدد اللجان المشكلة

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء	الإجراء المتخذ	مؤشر الأداء
5	نقص الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ التنسيق مع ديوان الخدمة ▪ التنسيق مع الموازنة العامة ▪ تكليف الموظفين للقيام بأعمال إضافية ▪ استقطاب كوادر بشرية 	وقائي علاجي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ التنسيق مع الموازنة العامة لحجز المخصصات والشواغر اللازمة، الطلب من ديوان الخدمة المدنية بتوفير الخبرات المطلوبة. ▪ تكليف الموظفين بالقيام بأعمال إضافية وحسب الحاجة خارج المهام الموكلة إليهم، بعد إجراء التدريب اللازم. ▪ استقطاب كوادر بشرية من خلال التعيين أو النقل أو الانتداب. 	نسبة الزيادة بعدد الموظفين
6	فقدان قواعد البيانات الرقمية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ بناء أنظمة حماية لقواعد البيانات ▪ أ- الفيزيائية: السيرفر/غرفة محمية ▪ ب- برمجيات حماية Firewall 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تأمين غرفة خاصة للسيرفر محمية بـ (Access door)، وأنظمة إنذار الحريق. ▪ اعتماد أنظمة الحماية الخاصة. 	عدد الاختراقات عدد أنظمة الحماية سرعة الاستجابة لحل أي ثغرة أمنية

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء	الإجراء المتخذ	مؤشر الأداء
		<ul style="list-style-type: none"> ج- نظام Backup د-قواعد بيانات مشفرة هـ-إضافة قواعد بيانات على منصة cloud بوزارة الاقتصاد الرقمي 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> تم توفير نظام Backup توفير قواعد بيانات مشفرة وقواعد بيانات على منصة cloud بوزارة الاقتصاد الرقمي. وضع المعايير والخطط والاجراءات من خلال الأمن السيبراني. تحديث Firewall وUBS 	
7	تسريب غير قانوني للمعلومات	<ul style="list-style-type: none"> التوعية والتدريب لمعرفة حدود الصلاحيات وسرية المعلومات بالمسؤولية والمساءلة القانونية تعميم مدونة السلوك الوظيفي على الموظفين 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> توقيع اقرارات النزاهة والحيادية والسرية. عقد عدة اجتماعات مع الموظفين لتوعيتهم حول حدود صلاحياتهم وحول أهمية سرية المعلومات. إصدار تعاميم حول أهمية سرية المعلومات والتنبيه على الموظفين بضرورة التقيد بالأنظمة والتعليمات الداخلية والالتزام بمدونة السلوك الوظيفي. 	عدد الشكاوي نسبة رضى الشركاء ومنتقلي الخدمة

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء	الإجراء المتخذ	مؤشر الأداء
		<ul style="list-style-type: none"> تحديد مصادر المعلومات وقنوات الاتصال المخولة بالحصول على أي معلومة تحديث البيانات المفتوحة لدى الدائرة 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> عقد اجتماع مع الإدارة العليا ورؤساء الأقسام تم من خلال تحديد قنوات الاتصال في الدائرة. توعية الموظفين بالبيانات المفتوحة والقابلة للنشر لدى الدائرة وبالمعلومات السرية غير القابلة للنشر. وضع المعايير والخطط والإجراءات من خلال الأمن السيبراني. 	
		<ul style="list-style-type: none"> تطبيق العقوبات الواردة في نظام الخدمة المدنية، نظام المشتريات الحكومية والتعليمات الصادرة بموجبه بما يشمل عمل كافة لجان الدائرة 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> توقيع اقرارات النزاهة والحيادية والسرية. توعية الموظفين بضرورة التقيد بالأنظمة والتعليمات الداخلية والالتزام بمدونة السلوك الوظيفي. 	
		<ul style="list-style-type: none"> إصدار التعاميم الداخلية تهدف إلى التوعية والإرشاد 	وقائي	<ul style="list-style-type: none"> تم إلزام أعضاء اللجان بالتوقيع على نماذج سرية المعلومات، كما تم إصدار تعاميم حول أهمية سرية المعلومات والتنبيه على الموظفين بضرورة التقيد بالأنظمة والتعليمات الداخلية. 	

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء	الإجراء المتخذ	مؤشر الأداء
8	تذبذب قيمة المساعدات والمنح الخارجية	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تخطيط مشاريع التطوير ضمن خارطة الطريق بما يتناسب والميزانيات المتوقعة، والحرص على تكامل العلاقة والتخطيط مع كافة الشركاء الممولين ▪ تطوير أطار واضح لإدارة وتنمية العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين بشكل مؤسسي ▪ اقتراح منح ومشاريع التطوير التي يتم تطبيقها بهدف رفع مستوى عمليات الشراء الحكومية (مثال: تطوير بنك المعلومات في دائرة العطاءات الحكومية باستخدام الذكاء الاصطناعي Oracle Business Intelligence ((OBI 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ البحث عن مصادر تمويل أخرى. 	قيم تمويل المشاريع

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

الرقم	الخطر	الإجراء المقترح	نوع الإجراء	الإجراء المتخذ	مؤشر الأداء
9	تعطل الاتصالات الإلكترونية مع الجهات المعنية	<ul style="list-style-type: none"> التواصل مع الشركات الداعمة لأنظمة الشبكة الداخلية التواصل مع وزارة الاقتصاد الرقمي كونها مزود خدمة الانترنت الحكومي. تزويد القاعات في الدائرة بانترنت مستقل عن مزود خدمة الانترنت الحكومي. عمل صيانة دورية للشبكة الداخلية. 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> التواصل مع الشركات الداعمة لأنظمة الشبكة الداخلية. التواصل مع وزارة الاقتصاد الرقمي كونها مزود خدمة الانترنت الحكومي. تزويد القاعات في الدائرة بانترنت مستقل عن مزود خدمة الانترنت الحكومي. عمل صيانة دورية للشبكة الداخلية. 	نسبة رضى الشركاء ومنتلقي الخدمة عدد الشكاوي
10	ارتباط عمل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) مع دوائر ومؤسسات خارجية.	<ul style="list-style-type: none"> مشاركة الدائرة ضمن دوائر الشراء المركزية في إدارة نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) وعدم الاكتفاء بتفعيله فقط 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> تفعيل دور الدائرة في إدارة نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS) 	نسبة رضى الشركاء ومنتلقي الخدمة عدد الشكاوي

نموذج (3) RK- للتقييم والتحكم بالمخاطر

مؤشر الأداء	الإجراء المتخذ	نوع الإجراء	الإجراء المقترح	الخطر	الرقم
نسبة انجاز مشروع مؤشر الأسعار	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مخاطبة البنك الدولي لتمويل مشروع مؤشر الأسعار. ▪ مخاطبة الموردين والمصنعين للمواد الخاضعة لتعديل الأسعار بسبب تغير تكاليف المواد للحصول على الاسعار بشكل دوري. 	علاجي	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تنفيذ مشروع مؤشر الأسعار 	عدم وجود جهة حكومية أو خاصة تعنى بجمع أسعار المواد الإنشائية.	11

تحليل البيئة الداخلية (SWOT)

وبناء عليه، وبعد إجراء دراسة تحليلية لواقع بيئة العمل الداخلية (SWOT) لدائرة العطاءات الحكومية، كانت النتائج على النحو التالي:

- دعم الإدارة العليا في الدائرة والرغبة في إحداث تغيير إيجابي.
- مساهمة الدائرة في تعديل الأنظمة والتشريعات الناظمة لعمل قطاع الإنشاءات وأعمال الإعمار في المملكة.
- وجود كوادر بشرية مؤهلة.
- وجود بنية تحتية إلكترونية متقدمة.
- هيكل تنظيمي فعال ويخدم أهداف الدائرة.
- مشاركة القطاع الخاص في اتخاذ القرارات ضمن عمل اللجان مما يدعم شفافية وصحة وحوكمة القرارات المتخذة.
- تفعيل دور الجهات الرقابية ممثلة بديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد في مراقبة إجراءات عمليات الشراء مما يدعم الشفافية.
- وجود منح ومشاريع التطوير التي يتم تطبيقها بهدف رفع مستوى عمليات الشراء الحكومية (مثال: نظام الشراء الإلكتروني الأردني (JONEPS)).
- أتمتة إجراءات عمل الدائرة.

عناصر القوة

- عدم كفاية المخصصات المالية.
- نقص في أعداد الكوادر البشرية المؤهلة لبعض المواقع.
- عدم وجود مبنى مستقل ومناسب لدائرة العطاءات الحكومية.

عناصر الضعف

- المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية بدورتها التاسعة 2023-2024.
- مشاركة الدائرة ضمن الفريق الفني المكلف بمراجعة نظام المشتريات الحكومية.
- مشاركة الدائرة ضمن الفريق الفني المكلف بمراجعة نظام المشتريات الحكومية.
- مشاركة الدائرة ضمن دوائر الشراء المركزية لاستكمال نظام الشراء الإلكتروني الأردني (JONEPS) بما يتواءم مع الأنظمة المعمول بها.
- رئاسة الوفد المفاوض لانضمام الأردن لاتفاقية المشتريات الحكومية المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية.
- المشاركة في جائزة الابتكار الحكومي.
- التوجه الحكومي لأتمتة المؤسسات الحكومية، والتقبل والتوجه العام للوسائل التكنولوجية في المجتمع الأردني .

الفرص

- حصول دوائر ومؤسسات حكومية على صلاحيات تؤثر على نطاق عمل الدائرة.
- وضع كافة الجهات والوحدات الحكومية تحت مظلة دائرة العطاءات الحكومية لإدارة شراء الأشغال والخدمات الفنية التي تحتاج إليها تلك الجهات والوحدات الحكومية وفقاً لصلاحياتها حسب نظام المشتريات الحكومية.
- النقص المتواصل في الكفاءات والخبرات المتخصصة بالإضافة للنقص في الموارد البشرية بسبب الاحالة على التقاعد.
- تذبذب قيمة المساعدات والمنح الخارجية بناء على أحداث سياسية وعوامل اقتصادية قد يحد من تدفق وثبات المنح الخاصة بمشاريع التطوير.

التحديات

تحليل البيئة الخارجية (PESTEL)

تحليل البيئة الخارجية (PESTEL) |

تم تحليل ودراسة العوامل الخارجية المؤثرة على عمل الدائرة بناءً على دراسة البيئة الخارجية، كالآتي:

نمو ثابت ومعتدل بمعدل حجم الانفاق الحكومي لما له الأثر على تلبية متطلبات المشاريع والتطوير المستقبلية.

- العجز المتزايد بالميزانيات وما له من الأثر على الميزانيات الحكومية التي تأخذ بالتناقص بهدف تقليل العجز.
- تذبذب قيمة المنح والقروض حيث يعتبر حجم الأموال من الجهات الممولة من أهم المؤشرات الاقتصادية.
- نمو في قيمة وعدد عطاءات الشراء المركزية لتصل إلى 145 و 150 مليون دينار خلال العامين 2021 و 2022 على التوالي.
- توقيع اتفاقيات لمشاريع استثمارية قد تصل إلى 18 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة (مؤتمر دافوس).
- مساهمة قطاع الانشاءات في الناتج المحلي، حيث أسهم بما يقرب 5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة 2.2% في عام 2022 مقارنة بعام 2021 لما له الأثر الكبير على تحديد بيئة الاستثمار والعمل في المملكة وبالتالي زيادة في قاعدة المناقصين المستفيدين.

- زيادة تقبل المواطن الأردني للأدوات التكنولوجية (استخدام الانترنت، تسجيل الهواتف النقالة، وسائل التواصل الاجتماعي).
- تميز تنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات الأردني بالمقارنة مع دول المنطقة.
- استراتيجية الحكومة الالكترونية ودعمها لمشروع حكومة المشتريات الالكترونية.

- تنفيذ مراجعات في القوانين والأنظمة الخاصة بالمشتريات الحكومية
- قوانين اللامركزية وقوانين مراجعات هيكلية وأداء القطاع العام ككل.
- مفاوضات انضمام الأردن لاتفاقية المشتريات الحكومية (GPA) وما يتضمنه من التزامات مستقبلية.



العوامل الاقتصادية



العوامل السياسية

- تدفق أمواج اللاجئين نتيجة الاحتجاجات على الحكومات .
- الاستقرار السياسي المتوقع في المملكة، على الرغم من وجود مخاوف من تمدد الصراع.



العوامل الاجتماعية

- نمو طبيعي ثابت في اعداد السكان وغير طبيعي نتيجة أمواج اللاجئين
- هجرة الكفاءات للعمل في الخارج.
- مجتمع فتي بمخرجات تعليمية ذات سمعة جيدة في دول المنطقة، مع تراجع طفيف في الأداء الفعلي لمخرجات المدارس والجامعات في المملكة.
- جائحة كورونا وما خلفته من تباطؤ في القطاع .



العوامل التكنولوجية



العوامل القانونية



العوامل البيئية

- الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة ومشاريع ضخمة لهذا الغرض (خصوصا مصادر الطاقة الشمسية) مما يسهم في دعم عجلة الإقتصاد باتجاه تقليل نفقات التشغيل وجذب الاستثمارات وتحسين بيئته وخصوصا مع الرفع المستمر للمحروقات.
- تبني كودات الأبنية الخضراء ضمن قطاع الانشاءات والاهتمام الوطني بمبادئ الاستدامة والعناية البيئية.

الشركاء الرئيسيين والثانويين ومتلقي الخدمة لدائرة العطاءات الحكومية

الرقم	اسم الشريك	نوع الشراكة	طبيعة العلاقة
1	رئاسة الوزراء	فنية	شريك رئيسي
2	لجنة سياسات الشراء	فنية وإدارية وقانونية	شريك رئيسي
3	لجنة مراجعة شكاوى الشراء	فنية وإدارية وقانونية	شريك رئيسي
4	وزارة الأشغال العامة والإسكان	فنية وإدارية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
5	وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة	فنية وقانونية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
6	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	فنية	شريك رئيسي
7	وزارة المياه والري	فنية وإدارية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
8	سلطة المياه	فنية وإدارية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
9	سلطة وادي الأردن	فنية وإدارية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
10	وزارة الشباب	فنية وإدارية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
11	وزارة التربية والتعليم	فنية وإدارية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
12	وزارة النقل	فنية وإدارية	شريك رئيسي ومتلقي خدمة
13	وزارة الصحة	فنية وإدارية	شريك ثانوي ومتلقي خدمة

الرقم	اسم الشريك	نوع الشراكة	طبيعة العلاقة
14	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	فنية	شريك رئيسي وملتقي خدمة
15	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	فنية وقانونية	شريك ثانوي وملتقي خدمة
16	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	فنية وإدارية	شريك رئيسي وملتقي خدمة
17	ديوان الخدمة المدنية	إدارية	شريك رئيسي
18	دائرة المشتريات الحكومية	فنية	شريك رئيسي
19	ديوان المحاسبة	فنية وإدارية وقانونية	شريك رئيسي
20	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	فنية	شريك ثانوي
21	دائرة مراقبة الشركات	إدارية	شريك رئيسي
22	معهد الإدارة العامة	إدارية	شريك رئيسي
23	نقابة المهندسين الأردنيين	فنية	شريك رئيسي وملتقي خدمة
24	هيئة المكاتب الهندسية	فنية	شريك رئيسي وملتقي خدمة
25	نقابة مقاولي الانتشاءات الأردنيين	فنية	شريك رئيسي وملتقي خدمة
26	باقي الجهات والوحدات الحكومية التي لم يتم ذكرها	فنية	ملتقي خدمة